

تجربة عسيرة عاشها أصغر وزير في حكومة عبد الإله ابن كيران من خلال معركة دفاتر تحملات التلفزيون، اختلط فيها الإيديولوجي بالسياسي بالمصالحى وربما اختزلت كل مرحلة الانتقال الصعبة. المهم انتهت هذه المعركة بالمصادقة على هذه الدفاتر بعد تعديلات يفصل فيها لأول مرة الوزير مصطفى الخلفي نفسه دون أن يدعي انتصاراً لجهة على أخرى.

وزير الاتصال في حوار مطول مع "الأيام" يقول إنه لا إصلاح بدون إصرار على الإصلاح

تفاصيل ستة أشهر من العبور إلى المصادقة على دفاتر تحملات التلفزيون

استجوبة:

يوسف بجا

bajajayoussef@gmail.com

✓ بفعل الثورة التكنولوجية، يمكن لجريدة يومية تباع 50 ألف نسخة يومياً أن تتحول إلى قناة فضائية

✓ ينتظرنا تحد مهم يتعلق بالانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية في حدود يونيو 2015 وهو ما يفرض علينا الانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي الأرضي

✓ يسعدني أن أخبركم أننا في وضع جد متقدم لحل ملف „الجزيرة“

✓ النية متوفرة لدى الجميع لطى الصفحة التي كنا ندور في فلكها لمدة عشر سنوات في قضايا الصحافة المكتوبة، خصوصاً مع بروز فراغات جديدة على مستوى المهنة كالصحافة الإلكترونية وقطاع الإشهار والتوزيع وحرية المعلومة

✓ لقد تم جمع حصتي اللغة العربية واللغة الأمازيغية في نسبة جامعة محددة في ثمانين في المائة

✓ إسناد اقتراح مشاركة العلماء في البرامج الدينية للمجلس العلمي الأعلى

✓ تم تحديد توقيت بث نشرة اللغة الأجنبية في القناة الثانية، على أساس أن تكون أيضاً في وقت الذروة

✓ لقد تمت التعديلا على دفاتر التحملات في ثلاث مراحل، الأولى في اللجنة الوزارية، حيث كان كل وزير يقترح التعديلات التي يراها مناسبة وضرورية، والثانية تم خلالها تحديد كلفة الدفاتر من الناحية المالية، والثالثة كانت ذات طبيعة قانونية اشتغلت فيها وزارة الاتصال مع الأمانة العامة للحكومة



